نحو عقد جديد بين الدولة والمجتمع(*)

غسان سلامة

مفكر عربي من لبنان، ووزير سابق، ومستشار للأمم المتحدة.

أتحدث أمامكم بصفتي الشخصية، ولا أعبّر بالضرورة عن رأي حكومة غادرتها، ولا عن رأي منظمة دولية عملت لها أو أعمل.

تمر منطقتنا من العالم في حالٍ من الارتباك لا تخفى على أحد. فالأحداث العميقة الأثر، والتحولات المتزامنة وانتقال القوة الأعظم من سندٍ للاستقرار إلى داعيةٍ للتغيير، ناهيك عن الجروح المفتوحة في غزة والنجف ودارفور وغيرها، تحدث قلقاً في النفوس، وتحفزاً في الأذهان، وارتباكاً في القرار. وهي بالذات علامات الانتقال من حالٍ إلى أخرى، نأمل في أنها أفضل، ونخشى أن تزيد في أوضاعنا سوءاً. ونبدو جميعاً كأننا انتقلنا من حال المبادرة إلى حال الاكتفاء بالتلقي، وكنا في حال المخاطب فبتنا في وضع المتهم، وكنا نفاوض فبتنا نتقي الشر، وكنا نحاول التأثير في الآخر فبتنا نكتفي بمحاولة خجولة للحد من تأثيره فينا.

من هنا بالذات، فإن التحدي الأول الذي يواجهنا هو وضوح الرؤية. فالرؤية لا تكون واضحة إن تحكّم الحدث المتلاحق بأذهاننا. والرؤية لا تكون واضحة إن لم نعتبر جذرية التحولات الضاربة بنا فبقينا عند قشرتها، أو هامشها، أو النافل منها. والرؤية لا تكون واضحة إن قادنا هول تأثرنا برأي الآخر وبإرادته للإقرار المتعجل بعجزنا عن التأثير والمبادرة والفعل.

وضوح الرؤية يقضي على العكس بلحظ ما هو جارٍ لنا، وإني أرى فيه معالم لمشروع وصاية على دولنا ومجتمعاتنا. هناك من قرّر أننا، بعد عقود من الاستقلال، قد عجزنا عن إدارة شؤوننا بما يلائم مصالحه أو يتمشى مع التحولات الجارية في العالم، فقرر أن يتدخل مباشرة في شؤون المنطقة ليعجّل من تحولٍ عجزت دولنا عن المبادرة اليه، أو هي تلكأت في

(*) نص المحاضرة التي ألقيت بمناسبة انعقاد مؤتمر وزراء المال العرب، في حفل غداء حضره عدد من الوزراء العرب ونائب رئيس صندوق النقد الدولي والمدير العام لصندوق النقد العربي في فندق فينيسيا في بيروت يوم ١٨/٥/٢٠٠٤، وتنشر بإذن خاص منه.

تنفيذه عندما زعمت أنها اقتنعت بضرورته.

فالرابط بين التدخل العسكري المباشر، والمرابطة العسكرية الطويلة الأمد، والرقابة على التحويلات المالية، والنصح الدبلوماسي، والضغط السياسي ؛ الرابط بين كل هذه الوسائل واحد، هو إنشاء نظام من الوصاية على منطقة باتت متهمة، لا بالقصور عن اللحاق بالركب الدولي فحسب، بل كذلك بتصدير العنف إلى شوارع نيويورك ومدريد وبالي، وبالعجز عن حل النزاعات كما عن تبديل السياسات أوعن تغيير القيادات.

إن جوهر محنتنا الراهنة هو أننا، بأديانا، وبنفطنا، وبموقعنا على خريطة العالم نعني للعالم الواسع أكثر بكثير مما نقدر على تحمّله.

ويقيني أننا لو كنا على طول هذه الكرة الأرضية نشكل هامشاً مقصياً، أو منطقة معزولة، أو مساحة من الفقر والعدم، لما تجشّم أحد مخاطر محاولة وضعنا تحت وصاية. لكن القدر قد شاء أن تقع منطقتنا على مفترق قارات ثلاث، وعلى محور تواصل حساس. وشاء القدر أيضاً أن تختزن منطقتنا ما لا حاجة لنا الى التذكير بأهميته من نفط وغاز. وشاء القدر ثالثاً أن تكون أديان ثلاثة كبرى قد انطلقت من عقر دارنا، بحيث بات اليهودي في نيويورك أو المسيحي في روما أو المسلم في كوالالمبور، يعتبر أنه معني شخصياً بما هو حاصل لنا وبنا، بينما يشيح النظر عن مناطق أخرى حُرمت من هذه الشحنة الرمزية التي تنبعث من بيت لحم والقدس ومكة والمدينة ومشهد والنجف.

وهذا هو جوهر محنتنا الراهنة: إننا، بأديانا، وبنفطنا، وبموقعنا على خريطة العالم نعني للعالم الواسع أكثر بكثير مما نقدر على تحمّله. لذلك فهو لن يدعنا وشأننا، بل هو وضعنا تحت المجهر، ويسعى اليوم الى وضعنا تحت نوع من أنواع الوصاية. فمن لديه هذه الثروات المادية أو الرمزية ولا يُحسن إدارتها بما يلائم رأي القوي، فهو سيرى القوي مقبلاً للقيام بنفسه بما لم يتمكن أن يقنعنا القيام به.

أولاً: ماذا يريد منا القوي؟

فماذا يريد القوي فعلاً لنا ومنا؟

إنه يريد منا أولاً أن نقبل بإعادة النظر في مبدأ السيادة الوطنية، لا تعدياً بالمطلق وإنما لأن مفهوم السيادة قد تغيّر بعد انتهاء الحرب الباردة، ولاعتقاده أن دول العالم الثالث قد أفادت أكثر من اللازم من ذلك المفهوم، فحاولت أن تجعله ذا طبيعة مطلقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مستفيدة من تنافس القطبين على استدراج تأييدها. أما وقد سقط القطب السوفياتي، فإن الغرب بمختلف دوله يسعى للتخفيف من مضمون السيادة ومن استفراد الدول بشعوبها تفعل بها ما تشاء وبخيراتها وتوظفها كما ترى. والأوروبيون تجاوزوا مبدأ السيادة لمصلحة اتحادهم في الصناعة والزراعة، وصولاً إلى توحيد العملة، **أما الامريكيون، فهم يزيدون من التمسك بسيادتهم ويعطون أنفسهم حق تجاوز سيادة غيرهم**. وتساهم مختلف تجليات ثورة المعلومات المتسارعة في تقليص مفهوم السيادة والسيطرة على الحدود، كما أن نظام السوق يقلص تدريجاً تحكّم الدولة بالاقتصاد، وبالتالي

بالمجتمع. ويؤدي الانتقال السريع للرساميل والأفكار والمعلومات الدور نفسه، حتى باتت السيادة في عيون كثيرين لا تعني السيطرة على مساحة من الأرض بعينها بمقدار ما تعني الحق في مقعد على الطاولة المفتوحة في غير مكان للتفاوض حول القضايا العالمية.

يضاف إلى هذا التحوّل المفهومي، تحوّل آخر يقضي باعتبار الإرهاب، ليس وسيلة لجأت إليها جماعات كثيرة متنوعة عبر التاريخ، بل نوعاً من الخصم القائم في ذاته كما كانت الشيوعية في السابق. ونحن مدعوون بالتالي لا للقبول بتحديد قليل الدسم لسيادتنا فحسب، بل لتحديد موقف من الإرهاب نُجرّ إليه جراً. فمن ليس ضده هو بالضرورة متواطىء معه. ليس بيننا من يؤيد الإرهاب طبعاً، ولكن بودّنا أن نتوافق مسبقاً على تحديد الإرهابي. **غير أن اشتراكنا في تحديد الإرهاب دونه عقبات أهمها استيلاء القطب الأقوى على حق وضع القواميس والمعاجم، واستيلاؤه أيضاً على الحق في تحديد الوسائل الناجعة لمحاربة هذه الظاهرة، وبتحديد دورنا في هذه الحرب. كما يعطي نفسه الحق في تطبيق انتقائي للقانون الدولي في هذه الحرب الشاملة. فاتفاقات جنيف غير مطبقة في أبو غريب، بل هي غير مقبولة أساساً في غوانتانامو، والحرب الوقائية (ولا أقول الاستباقية) باتت مشروعة على الرغم من لاشرعيتها.**

والخلاصة أن **كل من يدعو الى درس الظروف الواقعية التي تؤدي الى العنف، بات متهماً بتبرير الإرهاب، وكل من ينتقد إسرائيل بالذات بات مشتبهاً في معاداته للسامية.**

أما التحول المفهومي الثالث، فيتعلق بوسائل القوة. فإذا كانت السيادة باتت نسبية، وإذا كنا متهمين بالتساهل أو بالتواطؤ مع الإرهاب، فلن يدعنا الغرب نتملك وسائل تسلحية متقدمة، إما لأننا دول مارقة سنستعملها في المجال الخطأ، أو لأننا دول ضعيفة سنجعلها تصل إلى أيدي الإرهابيين. هكذا تؤدي إعادة النظر في مفهوم السيادة إلى إعادة النظر في تحديد حاجاتنا الدفاعية، بحيث تكون بالضرورة مكملة للجهد العسكري الذي يقتضيه إنشاء نظام الوصاية على المنطقة.

ثانياً: حرج العرب والعقبات

في خضم هذه التحولات المفهومية، جاء من يدعونا الى الإسراع في إصلاح ذواتنا بعدما تأخرنا كثيراً عن ذلك. ويشعر عموم العرب بمقدار من الحرج إزاء هذه الدعوات الملحّة. فالأنظمة تأبى أن تُقدم على إصلاحاتٍ تدفعها الى المغامرة بمستقبل وجودها. والناس، كل الناس، في الموالاة، كما في المعارضات المتنوعة، لا يهللون لإصلاح يدعى إليه من الخارج، أو هو يتجاهل همومهم الوطنية والقومية الكبرى، أو هو متشابك مع دعوات واضحة لتوسيع رقعة حلف شمال الأطلسي نحو منطقتنا بحيث يشكل إطاراً مؤسسياً للوصاية عليها، أو هو إصلاح يقوم على أخذ الكل بجريرة أفعال البعض. **ولا يخفف من هذا الحرج الشامل إلحاح الغرب على الاختباء وراء تقرير التنمية العربية بصفته تشخيصاً عربياً لأحوالنا، ولا الضغط على القمة العربية بحيث لا يسمح لها بالانعقاد إلا وقد تبنت خطاباً إصلاحياً وظيفته شرعنة مشروع الوصاية بإعطائه نوعاً من التأصيل الزائف، كي تأتي**

الضغوط الخارجية في المقبل من الزمن وكأنها نوع من استجابة دعوات صادرة من المنطقة تدعو القوي الى إدارة عملية إصلاحها.

لذلك بتنا نجد الإصلاحيين بيننا يتأففون من هذا الضغط الخارجي المتمادي بدلاً من الفرح به أو من اعتباره سنداً لهم في معركتهم الطويلة في سبيل التغيير. وبات إصلاحيون عديدون يشاركون الأنظمة القائمة في ريبتها من هذه الدعوات، لا بسبب مضمونها، بل بالنظر الى الجو الملتبس المحيط بها. ويقيني أن الخلاف الجوهري هو في طرح الأسئلة المباحة وتلك الممنوعة. لقد قاد المحافظون الجدد في أمريكا، غداة أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، حملة ترفض طرح الأسئلة الحقيقية حول نمو الإرهاب. فهم يحاولون البحث عن أسباب ثقافية عميقة للخلاف مع الغرب، في صلب الدين الإسلامي والتاريخ العربي تحت مسمى واحد، هو «لماذا يكرهوننا»؟ **أهم ما في سؤال كهذا تغييبه السياسات الأمريكية المحددة التي تثير حفيظة العرب، وكأن الكراهية لأمريكا موجودة عضوياً في ثقافتنا مهما تصرفت الحكومة الأمريكية.**

ثمة تحوّل مفهومي يقضي باعتبار الإرهاب ليس وسيلة لجأت إليها جماعات كثيرة متنوعة عبر التاريخ، بل نوعاً من الخصم القائم في ذاته!

ولكننا نعلم أن هذا التشخيص غير صحيح. ونعلم أن في مجتمعاتنا انبهاراً واسعاً بالغرب وبتقدمه وبتفوقه، وبالولايات المتحدة بالذات. لكن مآخذنا مرتبطة بمواقف وسياسات معينة تنتهجها الولايات المتحدة ونريدها أن تتغير. لذلك فمعركة المفهومية حول السؤال المحوري عما جرى في ١١ أيلول/سبتمبر، ولماذا جرى، قائمة على قدم وساق. وإذ يشترك بعض العالم في دعوة أمريكا للإصلاح عندنا، فإننا نلحظ تعميقاً متزايداً للاختلاف المفهومي بين أوروبا وأمريكا حول سبل معالجة الإرهاب، كما نلمس مواقف رافضة لاستسهال الحدّ من سيادة الدول في الصين وفي الهند والبرازيل. وبتنا نتفق مع كثيرين في العالم على القول بأن الإرهاب الأصولي ليس كالشيوعية، وهو بالتالي عاجز عن إعادة توحيد المعسكر الغربي حول القيادة الأمريكية كما كانت الأحوال أيام الحرب الباردة.

غير أن أهم العقبات على الإطلاق أمام جعلنا، أنظمة وشعوباً، ننساق إلى هذه الموجة الإصلاحية المصدرة إلينا، هي **هشاشة السلطة الأخلاقية عند مصدّر هذه الموجة. فالذي يدعونا الى الانتقال السريع الى سلطة القانون، والحياة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، عليه أن يكون مثل زوجة القيصر، فوق أي شبهة، كي تلقى دعواته الصدى المفترض. لكن دولة عظمى تدعو الى احترام حقوق الإنسان وتقوم قواتها بما قامت به في سجن أبو غريب، لا سلطة أخلاقية لها. ودولة عظمى تدعونا الى تنشق نسمات الحرية وهي تمنع تنفيذ اتفاقات جنيف عن سجناء معتقل غوانتانامو، لا سلطة أخلاقية لها. ودولة عظمى تدعونا الى احترام القانون الدولي وتسمح لنفسها بتجاوز رأي أكثرية أعضاء مجلس الأمن الدولي، وترفض المصادقة على معاهدة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وعلى بروتوكول كيوتو، لا سلطة أخلاقية لها. ودولة عظمى تمنعنا من التسلح المتقدم وتسمح لنفسها بسحب توقيعها على اتفاقات سارية المفعول في مجال الحدّ من**

الأسلحة المتطورة، لا سلطة أخلاقية لها. ودولة عظمى تشنّ الحملات المتتالية على بعض الدول العربية، بينما هي **تتواطأ مع سفرائها في واشنطن**، لا سلطة أخلاقية لها. ودولة عظمى تدعونا الى حرية التعبير، ثم **تحمّل الإعلام العربي مسؤولية ما هو حاصل في غزة أو الفلوجة، لا سلطة أخلاقية لها. ودولة عظمى ترى أنه من حق إسرائيل اغتيال القادة الفلسطينيين** الواحد تلو الآخر، ومن حقها بناء جدار يجتاح القرى والبيارات في الضفة الغربية، **لا سلطة أخلاقية لها.**

نعم، **على من يدعو الى الإصلاح عند غيره، عليه أن يكون هو نفسه فوق الشبهات،** وهذا بالذات بيت القصيد. وهذا ما يجعلني أقرّ بأن الضغط الأمريكي في سبيل الإصلاح لن يتوقف، وأن أقرر، من جهة أخرى، أن دونه عقبات كأداء. فجورج بوش ليس كسلفه وودرو ويلسون سنة ١٩٩٠ ولا كدوايت أيزنهاور سنة ١٩٥٦، والرأي الغالب في صفوفنا، موالاة ومعارضات، أن عليه الكثير من إصلاح ذاته كي يصبح مقنعاً في دعوته الى إصلاح غيره. ويقيني أن هذه المعركة الأخلاقية والثقافية والسياسية لن تنتهي لا بفشله في انتخابات الخريف ولا بإعادة انتخابه. فهل نبقى فعلاً عند هذا الحرج والتأفف؟ **وهل نبقى نتأرجح بين إصلاح مفروض وآخر مرفوض، أم أمامنا طريق ثالثة؟**

مهما تكن دعوات الخارج الى الإصلاح، ومهما آلت إليه، علينا أن نتوقف لحظة ونأخذ العبرة. **فنحن حفدة الكواكبي الذي حمل على الاستبداد قبل قرن ونيف، ونحن حفدة سلامة موسى الذي عمل للحداثة ولتحرر المرأة. ونحن ورثة حركة نهضة عربية طموحة حملتنا إلى عتبة الاستقلال الوطني.** وإن كنا في العقود القليلة الماضية قد أشحنا النظر أكثر من اللازم عن إلحاحية التغيير، فهذا لا يعني أننا نكتشف اليوم بالذات حاجتنا الى إصلاح ذواتنا لأن دولة عظمى باتت تحدثنا عنها وتدعونا الى معالجتها.

لذا، فالأولى بنا العودة إلى تراثنا النهضوي واستلهامه في عملية إصلاح جديدة شاملة، واسعة وطموحة، أضعها تحت عنوان وحيد هو: صوغ عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع، عقد لا يتنكر لتراثنا النهضوي، ولا يهدد هويتنا، بل يخرجنا من سباتنا ويجعلنا ندخل في هذا القرن الجديد بأقدام ثابتة. وعوض أن نتلهى بابتداع خطاب إصلاحي أجوف لا يغير شيئاً من أوضاعنا، ولكنه يكفي لتخفيف وطأة الضغوط الخارجية على حكوماتنا، فلننظر باستقلالية وشجاعة في مضمون الإصلاح الذي نحتاج إليه ويناسبنا. وهذا ما أنا مقدم عليه في **معادلات عشر** أراها تشكل معاً مضموناً لعقد اجتماعي عربي جديد، ينبثق من عندنا، فيعزز مكانتنا في العالم بدلاً من أن يكون شكلاً جديداً من أشكال استتباعنا.

ثالثاً: المعادلات العشر

لذا، فإني أشكر الذين أتاحوا هذه الفرصة لي للحديث في هذا المضمون أمام مؤتمر يبحث في الإصلاح الضريبي بالذات. فالضريبة هي جوهر العقد الاجتماعي وقلبه، واجب المواطن سدادها وواجب الدولة حسن توزيع وطأتها، وبالتالي حسن إعادة توزيع وارداتها. والضريبة بالتالي ركن أساسي وملموس من ذلك العقد الذي آمل في أن نبدأ بإعادة بنائه وفق معادلات عشر:

– المعادلة الأولى تقضي بخروج حكوماتنا من مأزقها المتفاقم بين مطرقة الخارج وسندان المجتمعات. لقد دأبت جلّ أنظمتنا في كل مرة خُيّرت فيها بين الرضوخ للضغط الخارجي والاستقواء بمجتمعاتها، على تفضيل التنازل للآخر بدلاً من التنازل لأهلها. لذا علينا البدء بقلب هذه المعادلة وبالتنبه، **لأن الدول باتت قوية أساساً، لا بأسلحتها، ولا بنفطها ولا بتحالفاتها الخارجية، بل بمستوى تماسك مجتمعاتها، وبمدى تفاهم الدولة والمجتمع على الأهداف العليا للوطن.** لذا يتضمن العقد بالضرورة حقوقاً للدولة على المجتمع في حماية الاستقلال السياسي والمالي والثقافي، ولكنه يتضمن أيضاً واجباً على الدولة باعتبار المجتمع شريكاً، له الحق في مساءلة الدولة على خياراتها، وطبعاً في تغيير قياداتها إذا رأى ذلك.

على من يدعو الى الانتقال السريع الى سلطة القانون، والى الحياة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، أن يكون هو نفسه فوق الشبهات، وليس ذا سلطة أخلاقية هشّة.

لقد رأينا دولاً تتنازل للخارج عن الكثير الكثير في مقابل حماية أنظمتها. وقد شاعت هذه الظاهرة أخيراً، فتعددت الأمثلة وعظمت التنازلات، فهل نبقى على هذا المنوال، أم نفهم أن الخارج يحصل على هذه التنازلات الموجعة دون أن يتمكن من تقديم الضمان الحقيقي لبقاء النظام، وربما دون أن يرغب في ذلك؟ هل بتنا نستهين التخلي عن عناصر واسعة من سيادتنا كي لا نعطي شيئاً من المشاركة الحقيقية لمجتمعاتنا؟ **هل أن الرضوخ لمطالب الدولة الأعظم، بل أحياناً لمطالب إسرائيل، بات أسهل علينا من تبنّي الديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق شعوبنا؟** إنها المعادلة الأولى التي تحتاج، قبل غيرها، الى انقلاب مفهومي عميق. فالثقة بين الدولة والمجتمع والتي شهدت في العقود القليلة الأخيرة انخفاضاً حاداً بكل المقاييس المتوافرة، تلك الثقة التي لن يتمكن تصحيح ضريبي من النجاح إلا بالاستناد إليها، لا يمكن أن تتعزز إلا إذا شعر كل مواطن بأن دولته قد كفت عن استجداء الدعم الخارجي بهدف استمرار التحكم بمصيره، بل قد بادرت، على العكس، الى الاستقواء بمجتمعها كي تقاوم، معه وبه، مشاريع الهيمنة والوصاية والتدخل.

– وترمي المعادلة الثانية إلى بناء صرح عربي فعّال لا يعتبره أحد مهدداً لاستقلاله أو لكيانه. إن الفوارق كثيرة بين سيرورة التوحّد الأوروبي ومشاريع التوحد العربية. ولكن **علينا الاعتراف بأننا فشلنا في إقامة جامعة عربية حقيقية**، ربما لسبب أساسي هو في حجم طموحنا. لقد اعتمد الأوروبيون مسارين متدرجين: **أولهما** أفقي بالتوسع تدريجاً من ٦ الى ٩ الى ١٢ الى ١٥ فالى ٢٥، **وثانيهما** عمودي، أي قطاعي، بالبدء بالحديد والصلب، ومنه الى الزراعة، ومنه الى سعر الصرف، ومنه الى توحيد العملة، فتوحيد التأشيرة. **نحن توسعنا أفقياً مع استقلال كل دولة من دولنا، ولكننا طلبنا الكثير من اليوم الأول، فلا توصلنا الى توحّد نشده القوميون، ولا إلى منظمة إقليمية فاعلة كان يرمي اليها القطريون، ربما لأن دولنا لا تزال هشّة الى درجة لا تزال معها تتمسك بكل تلابيب السيادة، بينما دول أوروبا عريقة الى درجة أنها أفادت من سيادتها حتى الثمالة، وباتت جاهزة للتضحية ببعض مكونات سيادتها لمصلحة اتحاد علوي.** لا تزال هذه الطريق

مفتوحة أمامنا، بل إنني أكاد أضيف أننا اليوم، والضغط العالمي مشتدّ علينا، أحوج من أي وقت مضى لاستيعاب حقيقة **أن قيام سوق عربية مشتركة، وقيام جامعة عربية فاعلة ومبادرة، لم يعد خطراً على استقلال أي من دولنا أو تقليصاً لهامش تحركها، بل بات شرطاً من شروط الذود عن ذلك الاستقلال.** إني أعلم أن هذا انقلاب مفهومي لا تزال جلّ أنظمتنا عاجزة عن القبول به، ولكن التجارب في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية باتت واضحة للعيان، ومفادها أن الاستقلال الفردي لم يعد خياراً واقعياً، وأن الاستقلال بمعناه المستجد يقتضي الانتماء إلى تكتل إقليمي فاعل. ولقياس المسافة التي تفصلنا عن هذه المعادلة الجديدة، علينا أن نتذكر أن زعماءنا لا يناقشون صحتها من خطأها، بل لا يزالون يعتبرون أن مجرد التئام قمتهم بعد أيام هو الإنجاز بعينه.

– **المعادلة الثالثة هي بين دول النفط ودول القحط.** كانت الفكرة السائدة هي أن النفط قد قسّم العرب الى أغنياء وفقراء، بينما كانوا قبله في أوضاع متشابهة. وهذا صحيح، وإنما إلى حدّ. **سيأتي يوم نعترف فيه للنفط بجميل التحفيز على الحالة الوحيدة الناجحة للتكامل العربي من خلال إنشاء سوق عمل موحدة على طول الساحة العربية**، إذ عمل عشرات الملايين من المصريين والسوريين واللبنانيين والتونسيين في بلدان لم يكن الواحد منهم يفكر حتى في زيارتها، مثل ليبيا أو السعودية او العراق. **وفي المقابل، فإن ٣٠٠ الى ٤٠٠ مليار دولار قد خرجت من دول النفط الى الدول المصدرة للعمالة في ربع القرن المنصرم.** دلّوني على حالة واحدة مشابهة من التكامل، فلن تجدوا! لكن الواقع يقضي بالاعتراف بأن هذا الإنجاز غير المسبوق بات مهدداً بسبب سياسات توطين العمالة المتسرعة في دول النفط، كما بسبب الكيد من جاليات عمالية بعينها في غير بلد نفطي، أو الاعتماد على العمالة غير العربية بزعم أنها أقل إخلالاً بالأمن.

أنا أفهم أن سوق العمل، هي تماماً كسوق النفط، باتت عالمية في طبيعتها. غير أنه في صلب أي عقد جديد لقضية الهوية، على دول النفط أن تسأل نفسها فعلاً إن كان من مصلحتها الطويلة الأمد الاعتماد على اليد العاملة بصفتها سلعة عادية تُستأجر وتشترى وتباع، وأن تسأل نفسها إن كانت الدول المصدرة للعمالة عاجزة في ظروف معيّنة عن استعمال جالياتها لخدمة أهدافها، وأن تسأل نفسها عن الكلفة العالية التي ستساق لدفعها جراء الضغوط المتعلقة بحقوق الإنسان وقرب تطبيقها لمصلحة العمالة الوافدة، **وأن تسأل نفسها في النهاية ماذا سيبقى لها إن كانت الارض أرضها والشعب شعب غيرها.** أما دول العمالة، فإنه آن الأوان لأن تسأل نفسها هل هيأت مواطنيها لتنافس حقيقي مع دول العالم الأخرى كي يفوزوا عن جدارة بالوظائف المتنافس عليها في دول النفط؟ فلا نُضحيَنَّ عن قصر نظر، لا من جانب ولا من آخر، بهذا الإنجاز الكبير، إنجاز سوق العمل العربية المتكاملة التي تطورت عفوياً منذ نصف قرن، وباتت سياساتنا المتسرّعة تهدّد استمرار هذا التطور.

– **وتسعى المعادلة الرابعة لتوازن مبتكر بين الإصلاح العربي واعتبار خصوصية كل بلد من بلادنا،** ذلك أنه إن كان من أمثولة نستخلصها من نحو نصف قرن من الاستقلال، فهي أن كل التيارات التي سعت لتثبيت لون واحد، ملكي أو جمهوري، رأسمالي أو اشتراكي، ليبرالي أو ثوري، علماني أو إسلامي، على عموم الساحة العربية، كل هذه التيارات قد فشلت.

وعلينا عدم توقع لون واحد يطغى على ٢٢ وحدة سياسية عربية في القريب المنظور من الزمن. غير أننا إن قمنا بعدد من الإصلاحات الضرورية، وإن بوتيرة مختلفة من بلد إلى آخر، فإننا قد نصل إلى وضع يقارن بذلك التشابه المذهل في أنظمة نحو ٢٥ دولة باتت تشكل الاتحاد الأوروبي. ويقيني أن كثيرين سعوا وفشلوا في إنشاء مقدار عال من التشابه بين الأنظمة العربية كنقطة انطلاق لتقاربها، بينما العكس هو الصحيح، إذ إن التشابه هو نوع من النتاج الطبيعي لمسارات متنوعة على فترة عقد أو عقدين مقبلين، تأخذ الظروف المحلية في الاعتبار، ثم تسير قدماً في عملية الإصلاح، بلا تسويف ولا تلكؤ، فتكتشف بعد حين أن جلّ الأدوية لأكثرية الأمراض هي نفسها، وأن الفوارق الهائلة المزعومة في ما بينها ما هي إلا خطاب كيانات تسعى الى شرعنة وجودها.

إننا ورثة نهضة عربية طموحة وتراث عريق ينبغي العودة إليهما من أجل استلهام الحلول لمشاكلنا والولوج إلى عمليات إصلاح شاملة ترسي التوازن الاجتماعي الجديد.

– **وتقضي المعادلة الخامسة بإنشاء توازن جديد بين حقوق الأفراد وحقوق الجماعات.** فالديمقراطية الغربية قامت أولاً على تحرر الفرد من الكنيسة، ثم من جماعته بالولادة حتى نقل ولائه الى الجماعة الوطنية دون غيرها. ولم يحصل مسار تاريخي مشابه في بلداننا، ونخطىء إن نحن قبلنا باستيراد النظام الديمقراطي دون فهم الفلسفة الفردية التي يقوم عليها، في الوقت الذي لا يزال الأفراد في مجتمعاتنا يلوذون بعائلتهم وبعشيرتهم وبطائفتهم للحصول على الدعم والمساعدة في مختلف نواحي الحياة. وهذا ما يفسر فشل الأنظمة التسلطية العربية في محاولتها إلغاء الولاءات التقليدية، على تنوعها، قسرياً. وقد يأتي يوم تتأصل فيه الحداثة في بلداننا الى درجة يتحرر فيها الفرد من أي ولاء آخر غير الولاء للجماعة الوطنية، ولكن هذا اليوم ليس قريباً في نظري. لذا علينا العمل على إقامة توازن مبتكر بين حق الفرد في التحرر من ولاءاته التقليدية، فلا نأسره داخلها، ولا نرغمه على البقاء في أحضانها من جهة، ونحرمه حقه في استمرار التمتع بالانتماء إلى عائلة أو قبيلة أو طائفة من جهة أخرى. وإن كنا في لبنان قد غلّبنا مأسسة الولاءات الجزئية على مصلحة الدولة، فإننا أيضاً أسأنا الى الفرد، إذ حشرناه، رغماً منه، في هويته الطائفية التي قد لا تعني له دائماً شيئاً يذكر. وفي غير لبنان، ألغيت الولاءات التقليدية اعتباطاً، وإذ بها تعود الى الواجهة فور شعور المواطن بوهن الدولة، كما هو حاصل اليوم في العراق. إني أدرك الصعوبة في إيجاد ميزان عادل بين حق الفرد في الانتماء الى جماعة فئوية، وحقه في التحرر منها، ولكن لا مناص لنا إلا أن نجد هذا الميزان في تشريعاتنا وقوانيننا الانتخابية كما في أحوالنا الشخصية، إن شئنا فعلاً أن نخرج من حال الترجح المضني بين متغنٍ بالتراث حتى الملل، ومفتتن بالغرب حتى الهبل.

– **وترمي المعادلة السادسة إلى قيام توازنٍ جديد بين منطق الدولة ومنطق السوق.** لقد كانت الدولة والسوق في بلداننا في صراع مستديم مرت فيه دول عربية عديدة، لا بسيطرة الدولة على السوق فحسب، بل بنوع من التأميم للاقتصاد والخدمات الاجتماعية والتعليم والثقافة، بل لمجرد التفكير أيضاً. ويدعونا العالم اليوم إلى تصحيح هذا الخلل، وقد

قام به عدد من دولنا بمقدار متفاوت من النجاح والإصرار. لكن توازناً ضرورياً هو ملحّ هنا أيضاً. أفهم خصخصة لمختلف القطاعات الإنتاجية، ولكن **من التهور أن تخرج الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية بالكامل، فتغادر لا النقل والاتصال والصناعة والزراعة فحسب، بل أيضاً التعليم والصحة والإنجاب.** وإذا نظر المرء إلى العقدين المنصرمين من التصحيح المالي، لوجب عليه الاعتراف بأن مجتمعاتنا عرفت مستويات أوسع، وإن لم تكن بالضرورة أرقى، من التعلّم، وأرقاماً أفضل من إطالة العمر، ولكن مستويات الفقر والبطالة، كما الفوارق بين المداخيل، قد تفاقمت بصورة مريعة. وشعرت فئات وسطى كثيرة بأن الدولة، بتبنيها إرشادات صندوق النقد، وانسحابها التدريجي من المسؤوليات المفرطة التي كانت قد أخذتها على عاتقها في السابق، قد كسرت العقد الاجتماعي الذي نشأ في الخمسينيات والستينيات. نعم، لقد شعرت هذه الفئات بنوع من التخلي من الدولة، إن لم يكن بالخيانة من قبلها، وعبرّت عن سخطها في تحركات مدينية دامية على طول الثمانينيات في المغرب أو تونس أو مصر أو الجزائر أو الأردن. وقد يعاجلكم البعض بالقول إن هذه الهبّات المدينية قد توقفت، وهي فعلاً توقفت إنما على زغل وبنوع من الغضب المكبوت على الدولة، فرأينا تلك الأوساط تعبّر عن كبتها بالالتحاق بالتيارات المتطرّفة، أو بابتداع صنوف متطورة من الاعتداء على أملاك الدولة وعلى عقاراتها، وباتت علاقتها بالدولة ملتبسة تترجح بين مطالبتها بالعودة الى الحماية السابقة، وتجاهلها تماماً لمصلحة الروح الفردية، أو الاعتماد على الجماعات الخيرية أو الدينية أو الحزبية. ويقيني أن الأمر غير صحي على الإطلاق، وأنه على الدولة أن تخرج، لا من العلاقة الأبوية الحاضنة المفرطة التي كانت للدولة تجاه المجتمع، بل أيضاً من الحرب الباردة القائمة حالياً بينهما. **لقد كسرت الأنظمة العربية ذات الاقتصاد الموجّه عقدها الاجتماعي السابق مع المجتمع من جانب واحد، ثم تمكنت، بما لها من وسائل أمن وقمع، وبما في المجتمع من هشاشة في تنظيماته الأهلية والنقابية، من أن تخنق اعتراضات المجتمع على هذا التخلي الأحادي الجانب عن العقد السابق بينهما.**

هل نشأ عقد جديد؟ ليس فعلاً، وبالتالي فإني لا أستبعد العودة الى مطالبات اجتماعية قد تأخذ أحياناً منحى عنفياً، وخصوصاً إذا استمرت الهوة بين الثراء والفقر داخل مجتمعاتنا بالتعمق كما هي الحال منذ نحو عقدين.

– وهذا ما يحملني الى **المعادلة السابعة التي ترمي الى خلق توازن بين حاجة الدولة الطبيعية الى فرض التنظيم، ولا سيما الضريبي منه على مختلف عناصر الإنتاج الاقتصادي، ووجود قطاع اقتصادي غير رسمي أو حتى غير قانوني داخل مجتمعاتنا.** لن أحدثّكم لا عن عزبة المكاوي، ولا عن العشوائيات الشاسعة في قلب مدننا وضواحيها، لكن الحاجة الى تدبير الحال قد دفعت بفئات واسعة من مجتمعاتنا الى اتباع سياسة قضم منهجية لسلطة الدولة، من خلال تعدد وتوسع النشاطات الاقتصادية غير الملحوظة في الحسابات الضريبية المعتمدة. طبيعي أن يسعى وزراء المال لإدماج هذا النشاط العفوي داخل الدورة الاقتصادية، وأن يحاولوا وقفه عندما يتجاوز القانون. ولكنهم، وفي هذا المجال بالذات، في حاجة الى عقد جديد بين الدولة والمجتمع تتكفل فيه الدولة بفاتورة إدماج الاقتصاد (وهو يشكل نسبة تراوح بين الربع والنصف من الإنتاج العام في غير بلد عربي) في الدورة الاقتصادية

العامة، من خلال تعويض المتضررين بفرص العمل، وبتأمينات اجتماعية، وبظروف سكن وتعلم وتدريب، تقنعهم جميعاً بفوائد إخراج نشاطهم الإنتاجي من العتمة إلى الضوء.

– **والمعادلة الثامنة هي معادلة مبتكرة بين الأجيال.** نحن في هذه المسألة بالذات أمام معضلة كبرى، إذ تتضافر نتائج الفورة السكانية المتفجرة في الثمانينيات من القرن الماضي، مع إطالة أمد الحياة، ودخول المرأة سوق العمل، وانتشار التعليم المسطّح ؛ تضافر كل هذا وضعنا أمام تحدٍ حقيقي غير مسبوق: **تحدي إدماج الأجيال الجديدة في العمل، وفي المواطنة، وفي النسيج الاجتماعي.** وتعلمون أحسن مني أن نسبة نمو سكاني تصل أحياناً إلى ٣ بالمئة تثقل هيكل المجتمعات لفترة طويلة، وتتحول مشكلة حقيقية يوم الدخول إلى سوق العمل. وهذا ما نحن فيه من استمرار المعدلات عالية في أكثرية البلدان العربية، ومن نضوب فرص العمل فيها كلها تقريباً. وإذا كان العدد كبيراً والتدريب سطحياً، وإذا أصبحت الخدمة الإلزامية في الجيش، إن شاء الله، من مخلفات الأمس، وإن كانت سوق العمل العربية أقل سيولة من السابق، وإن كانت آفاق الهجرة الى الدول المتقدمة باتت حلماً صعب المنال، ولا سيما في السنوات الأخيرة، فكلها عناصر تفسر الاختناق الحقيقي الذي دفعنا شبابنا إليه، وهم الذين يعبّرون عن رفضهم له بألف وسيلة تثير فينا القلق، بل الهلع أحياناً.

الحاجة الى الإصلاح سنة الحياة، ومجتمعاتنا تصرّ عليه وتنتظره، وهو ضروري مثل تحقيق المطالب الوطنية والقومية الكبرى، ولا يتحقق مسايرة للقوي أو اتقاء لشرّه!

ويقيني أنه على جيلنا، وعلى جيل الوفر الذي سبقنا، تحمل مسؤولية هذا الخلل. فالدول المتطورة تمر بمرحلة انكسار المعادلة بين كهول متكاثرين وشباب متناقصين، ولكن معادلتنا أصعب بإطالة عمر الكهول وبانفجار سكاني متزامنين. **لذا، لا صوت يجب أن يعلو فوق صوت معالجة بطالة الشباب** التي لا تُخفى عليكم آثارها السياسية والاجتماعية، بل الأمنية أيضاً، وقد تناقصت أخيراً المتنفسات الإقليمية والعالمية للتخفيف من وطأتها، دون أن نلمس اهتماماً أكبر بها لدى قيادات تبدو أحياناً كأنها عاجزة عن مجرد تفهم خطر هذه المسألة. لذا، يجدر بنا النظر في ميزانياتنا السنوية، وفي كل بند من بنودها، فنحكم على تكبيره أو تصغيره، وإبقائه أو محوه، وفق معيار أول هو معيار تحفيزه على إيجاد فرص عمل جديدة، وهو معيار يجب أيضاً أن نبدأ باستلهامه في تشريعاتنا المالية والاقتصادية ، بل أيضاً في خياراتنا السياسية والدبلوماسية. **ولقد آن الأوان لزملائكم وزراء الداخلية والدفاع، ولمسؤولي الأمن في بلدانكم، أن يسألوا أنفسهم إذا كان الأمن سيستتب بعد اليوم من خلال صفقات تسلحية جديدة أو خدمة عسكرية إلزامية أو من خلال التضخم في عديد القوى الأمنية، أو على نقيض كل ذلك من خلال توجيه جزء كبير من هذه البنود الإنفاقية إلى سياسات معالجة البطالة.**

– **أما المعادلة التاسعة، فهي في علاقة الرجل والمرأة.** لقد أنفقتم وتنفقون مئات مليارات الدولارات على تعليم النساء، فهل تنوون بعد ذلك إبقاءهن خارج الاقتصاد بجعلهن مجرد مستهلكات، وخارج السياسة بجعلهن مجرد مراقبات؟ **إنني لا أجد في الشرع ولا في**

العقل، ولا في التحليل الاقتصادي، ولا في الاقتناع الديمقراطي، ما يبرر أي تأخير إضافي في عملية فتح كل الأبواب أمام المرأة، بل إن تأخرنا في هذا القطاع، بالمقارنة لا مع أوروبا، بل مع مختلف الدول الإسلامية غير العربية، يجب أن يدفعنا الى تبني، لا مبدأ المساواة السياسية فحسب، بل أيضاً آلية الكوتا التدرجية لمشاركة المرأة في المؤسسات الاشتراعية والتنفيذية، بحيث نعدّد المحفزات التي تسمح لنا بتعويض الزمن الذي أضعناه في هذا الصدد.

– **المعادلة العاشرة والأخيرة ترمي الى نشوء توازن جديد بين حماية الهوية والتواصل مع الآخر والتفاعل معه.** إن أفضل الوسائل لجعل الآخر لا يحملنا مسؤولية نيويورك وبالي ومدريد، هو في أن نبادر بالاعتراف بما لنا من مسؤولية في إيجاد الظروف واتباع السياسات التي جعلت هذه العمليات الإجرامية ممكنة. ولا يمكننا الاستمرار في مطالبة الآخر بتفهم الأسباب الكامنة وراء انتشار هذا العنف المتزايد، دون أن نحاول بأنفسنا أن نتفهم تلك الأسباب، وأن نتمعن في القرارات التي اتخذناها، وتلك التي عجزنا عن اتخاذها وأدت إلى انتشاره، ذلك بأن لا مصلحة لنا في الانفصال عن العالم الأوسع الذي بات ينظر الى قدراتنا القيادية بمقدار كبير من الريبة والشك، اللذين قد يدفعانه في ضوء لامبالاتنا بمسؤوليتنا، الى تحميلنا المسؤولية بأكثر مما نستحق، وعن مطالبتنا بأكثر مما لنا عليه من طاقة.

لذا، لا التمترس وراء السيادة والهوية كالعذراء المذعورة يفيدنا، ولا الانبطاح والتساهل كالمرأة غير الشريفة يحلّ معضلتنا. من هنا يبرز انكبابنا على إصلاح أنظمتنا ومؤسساتنا وتشريعاتنا كشكل من أشكال تثبيت الذات قبل التواصل والتفاعل مع الآخر. **وقد يقل احترام الآخر لنا بمقدار تساهلنا مع مطالبه، وقد يزيد احترامه لنا بمقدار إشعاره بأننا أقدمنا على إصلاح ذواتنا لا استجابة لنصائحه غير البريئة، بل تلبية لحاجة مجتمعاتنا. أما الهوية، فلا تحمى بالانغلاق بعدما رأينا عشرات الحضارات والثقافات تندثر بالذات عندما تقرر كسر الجسور مع الآخر والانغلاق على الذات.** فموقع العرب في العالم مشروط بما يقدمونه فعلاً الى هذا العالم، مما يثريه فكراً ونموذجاً وإبداعاً.

لقد قلت في مطلع هذه الكلمة **إن الإصلاح الوافد علينا من الخارج ملتبس، مريب، قد يكون حقاً أريد به باطل**، وهذا في الواقع اقتناعي وأنا أتلمس عناصر الوصاية التي تسعى الدولة الأعظم لأن تنشئها في هذه المنطقة من العالم، وتسوّقها بالدبابة حيناً، وبالضغط وبالنصح حيناً آخر. لذا، ميلي أكبر الى رفضها من ميل زعمائنا الذين أعملوا وزراءهم جلسات وجلسات لإيجاد نص يخدر الخارج الضاغط، بينما لا يعد الداخل المنتظر إلا بالقليل الغامض.

لكننا **لسنا في حاجة الى أي إصلاح إن كان لمداهنة القوي ومسايرته واتقاء شره. إننا في حاجة الى الإصلاح لأنه سنّة الحياة، ولأن مجتمعاتنا تنتظره وستصرّ عليه بمقدار إصرارها على تحقيق المطالب الوطنية والقومية الكبرى.** إن إصلاحاً متجذراً في تراثنا، يلبّي حاجاتنا، يصوغ عقداً جديداً بين دولنا ومجتمعاتنا، ليس تسهيلاً لتلك الوصاية التي نخشى، وعن حق، هو الرد الحقيقي عليها □